العرب
الإثنين 2019/12/23
السنة 42 العدد 11567

11 مليار دولار تكلفة تخلص القاهرة من البيروقراطية

الحكومة ترصد 3 حزم إنقاذ تستهدف الصناعة والعقارات والشركات الصغيرة والمتوسطة

تعول القاهرة على خطط تنموية شاملة لإنقاذ اقتصادها من شبح الركود الذي ضرب مختلف محركات الإنتاج بالتعويل على قيادة الشركات الحكومية لزمام تمويل المشاريع وتنفيذها، في وقت تتزايد فيه المؤشرات بشأن اتساع البيروقراطية العميقة، التي تعطل تطبيق البرامج.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - فاقمت البيروقراطية أوضاع المشروعات الصغيرة، وحدت من نموها، رغم حزمة الإنقاذ التي رصدتها الحكومة المصرية خلال السنوات الثلاث الماضية.

ورصدت القاهرة ثلاث حزم إنقاذ لانتشال الاقتصاد من الركود بقيمة 11 مليار دولار، الأولى لتنشيط المشروعات المتوسطة بقيمة ستة مليارات دولار، والثانية لإعادة الحياة إلى المصانع المتعثرة بقيمة ملياري دولار، والثالثة تسعى لتعزيز الطلب على قطاع العقارات وقيمتها ثلاثة مليارات دولار.

وهناك رهان على هذا القطاع لتنشيط الاقتصاد حيث ضخت نحو 12.4 مليار دولار لتمويله، وذلك بهدف تعزيز إنتاجيته وضمان تحقيق الأرباح.

ولم تؤت تلك الحزم أكلها بطريقة كاملة، وأخفقت الحشود في دعمها على جميع الأصعدة، الأمر الذي حدا بالحكومة إلى التفكير في بدائل أكثر سرعة وتأثيرا لتشغيل مفاصل الاقتصاد.

وفي خطوة سريعة أعلن البنك المركزي مؤخرا طرح حزم إنقاذ جديدة، إحداها تستهدف المشروعات المتوسطة ورصد لها 6 مليارات دولار لتمويل رأس المال العامل.

كما ستمكن الحزم من شراء الآلات والمعدات بفائدة عشرة بالمئة متناقصة، وذلك بهدف تسريع وتيرة النمو، حيث تقل عن سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي بنحو 2.25 بالمئة.

وتشارك في المبادرة جميع البنوك المحلية، على أن تتحمل وزارة المالية والبنك المركزي معا فارق سعر الفائدة، والذي يقدر بحوالي 4.75 مليار جنيه (295 مليون دولار).

وقال جمال نجم، نائب محافظ البنك المركزي، إن "المبادرة تدعم قطاع الصناعة ومتاحة أمام نحو 96 ألف مصنع متوسط".

وأوضح في تصريحات لـ"العرب" أن المبادرة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 بالمئة إلى 5.9 بالمئة.

ووضع المركزي شروطا لمنح التمويل للمشروعات المتوسطة، ويصل حجم مبيعاتها إلى ثلاثة ملايين دولار سنويا ولا يزيد عن 62 مليون دولار، على ألا يستخدم قيمة التمويل في سداد قروض أو تسهيلات قائمة.

وكشفت بيانات المركزي أن إجمالي القروض الممنوحة لقطاع الصناعة يصل إلى نحو 27.3 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تشهد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي زيادة ملموسة من مستويات 16.5 بالمئة حاليا إلى نحو 24.5 بالمئة حال استهلاك قيمة المبادرة بالكامل من جانب الشركات المتوسطة.

وتهدف القاهرة، من وراء مبادرة دعم الصناعة، إلى إحلال الواردات بمنتجات محلية وتشجيع التصدير، كما تريد استغلال المؤشرات المتعلقة بتحليل هيكل الواردات، الذي يشير إلى أن نحو 80 بالمئة منها منتجات صناعية يتم استيرادها من 30 دولة.

ومن المنتظر أن يصل إجمالي واردات مصر مع حلول 2030 إلى نحو 150 مليار دولار، مقارنة بنحو 66.5 مليار دولار العام المالي الماضي.

وتتبنى وزارة التجارة والصناعة استراتيجية تستهدف وصول الصادرات إلى نحو مئتي مليار دولار بحلول 2030 مقابل 28.4 مليار دولار العام الماضي، وهو هدف يصعب تنفيذه وفق المتغيرات الحالية.

وكشفت دراسات قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة أن كل مليار دولار صادرات يوفر للخزانة العامة للدولة نحو 250 مليون دولار، ونحو 206 آلاف فرصة عمل.

وقال مجدالدين المنزلاوي، رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي في جمعية رجال الأعمال المصريين، إن "المبادرة تعزز زيادة الإنتاجية وتشجع الاستثمار الصناعي".

ولفت لـ"العرب" إلى أن المبادرة لبت الطموحات، فالمشاريع الصغيرة لن تنشط إلا إذا تم تشغيل مفاصل الصناعات المتوسطة، الأمر الذي لمسه الجميع خلال السنوات الماضية.

جمال نجم

مبادرة البنك المركزي تدعم الصناعة ومتاحة أمام 96 ألف مصنع

حسن حسين

شركات التمويل العقاري والبنوك تتعاون في المبادرة ذاتها

وأطلق البنك المركزي مبادرات أخرى لدعم الصناعة ورأس المال العامل وشراء الآلات والمعدات بقيمة مليار دولار استفاد منها 865 مصنعا، إلى جانب مبادرات للتمويل العقاري بقيمة 1.2 مليار دولار لنحو 213 ألف مواطن لشراء وحدات سكنية.

وواكبت مبادرة تنشيط قطاع الصناعة حزمة مالية لإسقاط فوائد الديون المتعثرة عن نحو 8586 مصنعا متعثرا عن السداد، شرط أن يقوم المصنع بسداد 50 بالمئة من أصل القرض.

وتظهر أرقام البنك المركزي أن إجمالي الديون على هذه المصانع يبلغ 2.2 مليار دولار، منها حوالي ملياري دولار فوائد وغرامات تأخير، في حين أن أصل الديون يصل إلى 273 مليون دولار، وبموجب التصالح معها تلتزم البنوك برفعها من قوائم التعثر.

وإلى جانب ذلك، رصد البنك المركزي أيضا حزمة إنقاذ ثالثة للقطاع العقاري بنحو 3 مليارات دولار لمنحه جرعة تنشيطية.

وتستهدف المبادرة الطبقة الأعلى من محدودي الدخل، حيث أن محدودي الدخل تشملهم مبادرة التمويل العقاري التي تمولها وزارة المالية.

وأشار حسن حسين، رئيس شركة الأولى للتمويل العقاري، إلى أن مبادرة التمويل العقاري ضمت ضمن نطاقها شركات التمويل العقاري، وهي سابقة تعد الأولى من نوعها بأن تشارك شركات التمويل العقاري بالتزامن مع البنوك في مبادرة واحدة.

وذكر في تصريح لـ"العرب"، أنه في الفترات الماضية كانت تتم مشاركة البنوك في المرحلة الأولى من بناء المشاريع، ثم تدخل شركات التمويل في مرحلة ثانية لتمويل الوحدات التي تم بناؤها بالفعل.

وأدى هذا الإجراء على مدى سنوات إلى تضاؤل نشاط التمويل العقاري، مقارنة بحجم السوق، حيث بلغ العام الماضي نحو 136.6 مليون دولار فقط.

ويرتبط قطاع التشييد والبناء بحوالي 90 صناعة ومهنة، ويمنح نشاطه دفعة قوية لمفاصل الاقتصاد، لكنه يحتاج إلى قدرات تمويلية لدى الأفراد لتعزيز معدلات الطلب عليه، الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى رصد حزمة تنشيطية لتحفيز الأفراد على الشراء.

ويشترط للحصول على قروض مبادرة التمويل العقاري أن ينتمي الفرد إلى طبقة الدخل المتوسط التي يزيد دخلها الشهري عن 372 دولارا ولا يتجاوز 3100 دولار للأسرة أو 2480 دولار للفرد.

وحددت المبادرة شروطا لتمويل الوحدات السكنية، أهمها أن لا تزيد مساحة الوحدة السكنية عن 150 مترا ولا تتجاوز قيمتها 139 ألف دولار، وتكون كاملة التشطيب، وألا يكون المستفيد انتفع من مبادرات دعم الإسكان قبل ذلك.

وتصل فترات سداد أقساط الوحدات وفق المبادرة إلى نحو 20 عاما بفائدة 10 بالمئة متناقصة، وأن يتم التمويل لشراء وحدة سكنية واحدة فقط، وفي حال بيع الوحدة أو السداد المعجّل للقرض يتم إخراج الوحدة من حيز المبادرة.

وتبقى في النهاية مبادرات حزم الإنقاذ المالية رهن كفاءة إنفاقها، وسرعة دورانها في شرايين الاقتصاد كي يسترد عافيته، ويحتاج ذلك إلى مهارات على جميع الأصعدة لمواجهة بيروقراطية الدولة العميقة التي تقوض الاقتصاد وتهدر موارد البلاد.

البيروقراطية تعطل فاعلية المشاريع

ارتفاع عجز الموازنة يقوض مساعي الإصلاح المصرية

القاهرة - كشف التقرير الشهري لوزارة المالية المصرية خلال الربع الأول من السنة المالية التي انطلقت منذ يوليو الماضي أن عجز الموازنة الكلي ارتفع إلى نحو 2.1 بالمئة.

وأضاف التقرير الشهري لنوفمبر أن الربع المقابل من السنة المالية 2018 – 2019 بلغ فيه العجز الكلي للموازنة 1.9 بالمئة.

ويعكس عجز الموازنة الفجوة الكبيرة في النفقات الحكومية رغم الإصلاحات التي نفذتها الحكومة وإجراءات التقشف للحد من نفقات الدولة تنفيذا لمتطلبات صندوق النقد الدولي.

وتستهدف مصر نموا اقتصاديا بنسبة 6 بالمئة في السنة المالية الحالية التي تنتهي في يوليو 2020. وهو أعلى قليلا من المعدل البالغ 5.6 بالمئة المسجل في 2018 – 2019.

كما تستهدف عجزا كليا في الميزانية نسبته 7.2 بالمئة في السنة المالية الحالية، انخفاضا من 8.2 بالمئة في 2018 – 2019.

وتسعى القاهرة إلى تقليص عجز الموازنة أمام صندوق النقد، بإعلانها عن خطة لترشيد الإنفاق بإبطاء معدل نمو الإنفاق إلى 3.5 بالمئة.

كما تأمل، وفقا لما ورد بمشروع الموازنة الجديدة، تحقيق فائض أولي قدره 2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، وخفض مستويات الدين العام إلى 89 بالمئة من الناتج المحلي، مقارنة بنحو 93 بالمئة متوقعة بنهاية العام المالي الحالي.

وسبق أن ذكرت وكالة الأنباء المصرية الرسمية أن موازنة العام المالي 2019 – 2020 تعتبر الأضخم في تاريخ البلاد بعد أن رصدت الحكومة للمرة الأولى حوالي 1.575 تريليون جنيه (92.3 مليار دولار).

وتستهدف القاهرة عجزا كليا في موازنتها العامة الجديدة بنحو 26 مليار دولار، أي بنحو 7.2 بالمئة مقارنة مع 8.4 بالمئة متوقعة بنهاية العام المالي الحالي، مقابل إيرادات تتجاوز حاجز 66.7 مليار دولار.

وتعتمد الموازنة المصرية بشكل رئيسي على الضرائب، حيث تمثل نحو 75.5 بالمئة من إجمالي إيرادات البلاد.

وقد حددت الحكومة سقفا للاقتراض الأجنبي عند نحو 14.3 مليار دولار للعام المالي المقبل، في محاولة لكبح جماح زيادة تراكم الديون، من أجل خفض عجز الموازنة تدريجيا وضمان إيرادات لسد مدفوعات فوائد الديون.

جاذبية القطاع الزراعي في المغرب تعزز الاستثمارات

سعت الحكومة المغربية خلال السنوات الأخيرة إلى الاستثمار في القطاع الزراعي والصيد البحري وتنفيذ مخطط المغرب الأخضر بهدف جلب استثمارات جديدة وموارد إضافية للبلد في ظل شح مصادر التمويل والتنافسية الكبيرة على قطاعات الصناعة والخدمات.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - قال عزيز أخنوش وزير الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية، إن الاستثمار العام ارتفع خلال العشر سنوات الأخيرة، ما انعكس على جاذبية القطاع الزراعي وجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة.

وحسب أحدث البيانات الحكومية فقد سجل مجموع الاستثمارات بالقطاع الزراعي إلى غاية عام 2018، نحو 103 مليارات درهم (حوالي 10 مليارات دولار).

وعزز صندوق التنمية الزراعية فاعلية الاستثمارات، حيث تم منح نحو 2.7 مليار دولار لصالح 426.602 ملف خلال العشر سنوات الأخيرة.

وأشار الوزير إلى أن القطاعات الزراعية التي مساحتها أقل من 10 هكتارات سجلت نموا بنحو 60 بالمئة مقارنة بنحو 40 بالمئة خلال العشرية الأخيرة.

وترجم المغرب برنامجه في تشجيع الاستثمار من خلال توفير إمكانيات وفرص جديدة أمام الأجانب لاقتحام السوق المغربية ومنحهم حق تأجير الأراضي وخلق المشاريع فيها والدخول في شراكات محلية.

وأضاف وزير الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية، أنه تم الحصول على نحو 3.6 مليار دولار من طرف المانحين الدوليين، منها 38 بالمئة على شكل هبات.

ويرى خبراء أن هذه النتائج تبين نجاعة التدابير التي اتخذتها الحكومة المغربية للنهوض بالقطاع الزراعي حيث تتجه أنظار المستثمرين إلى الأراضي المغربية التي تتميز بعوامل مناخية تساعد على الإنتاج.

وسبق أن أعلن البنك الأوروبي للاستثمار عن تقديم دعم كبير للمغرب بغلاف مالي قدره نحو 443.20 مليون دولار، لتمويل مشاريع في قطاعات استراتيجية في الاقتصاد المحلي منها القطاعات المرتبطة بالزراعة.

ويعتبر البنك هذه المشاريع رئيسية في المغرب من حيث الأمن الغذائي، وتأثيرها الاجتماعي والاقتصادي.

وقالت إيما نافارو، نائبة رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، إن الأمر يتعلق بدعم كبير لفائدة المغرب، ما يؤكد بقوة التزام البنك بالاقتصاد الأخضر، وجودة الشراكة التي تربط بين بنك الاتحاد الأوروبي والمغرب منذ أكثر من 40 سنة.

وتتسابق أغلب دول العالم، وخصوصا منطقة شمال أفريقيا، على النهوض بالقطاع الزراعي الذي يمنح نشاطا للميزان التجاري من خلال تصدير المنتجات الزراعية.

جهود لتنفيذ مخطط المغرب الأخضر

وترى منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الزراعية.

وكانت المنظمة قد دعت بلدان القارة الأفريقية إلى الاستثمار بحصة 85 بالمئة في الزراعة والتنمية شريطة أن تكون الاستثمارات مسؤولة ومستدامة، وتعود بالنفع على المجتمعات المحلية والمزارعين، وتحافظ على البيئة.

ورصدت الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة "مغرب المقاولات" نحو 93.69 مليون دولار لتمويل ما يزيد عن 19 مشروعا من مشاريع القطاع الزراعي بهدف خلق فرص عمل للشباب.

وبلغ عدد المستفيدين من الدعم الموجه للزراعة الصغرى والمتوسطة حوالي 2.7 مليون مستفيد، حسب معطيات وزارة الزراعة والصيد البحري والتنمية القروية، باستثمار رصد له مبلغ قدره نحو 4.5 مليار دولار.

ويساهم القطاع الزراعي بنسبة 19 بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي، 15 بالمئة منها تعود لقطاع الفلاحة و4 بالمئة لقطاع الصناعة الزراعية.

كما ضاعف القطاع نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي المحلي، بتسجيل نحو 17 بالمئة، مما مكن نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي من المحافظة على استقراره خلال العشر سنوات الأخيرة.

عزيز أخنوش

الاستثمارات العامة انعكست على جاذبية القطاع الزراعي

وتشير بيانات رسمية إلى أنه تمت تعبئة مشاريع الزراعة التضامنية ضمن الدعامة الثانية باستثمارات بلغت نحو 1.4 مليار دولار، على مساحة ممتدة على حوالي 395 ألف هكتار.

وتعتبر زراعة الحوامض المجال الاستثماري الرئيسي بالمدار السقوي، إذ تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا مهما جدا، في تحقيق مخطط المغرب الأخضر.

وساهم ذلك في تعزيز مكانة جهة الشرق في مجال إنتاج الحوامض على الصعيد المحلي وتنشيط الحركة الاقتصادية بعدد من المجالات، خاصة أعمال التجار الموسميين الذين يستغلون الأمطار لتنويع مبيعاتهم.